

## جامعات

## مازق الجامعة اللبنانية السياسيون يقومون الأساتذة

جامعة الدولة اللبنانية

لا تدار بالتدخل السياسي والتعاقد الوظيفي، هذا ما يؤكد رئيس الجامعة د. عدنان السيد حسين تعليقاً على البازار الذي دخلت فيه ملفات الجامعة، وبينما ارتفعت بورصة أسماء المرشحين للتفرغ إلى 1100 أستاذ بهدف التمييز السياسي وتفخيخ الملفات، ثمة معلومات عن اتجاه لإقرار ملف بتفريغ 200 اسم، أو طرح باستبدال التفرغ برفع أجر ساعة التعاقد

قائد الحاج

يبلغ عدد الأساتذة المتعاقدين 4200 أستاذ (مروان بو حيدر)

لو كان هناك مجلس للجامعة اللبنانية لما تجرأ وزير التربية على القول إنه يفاوض الأفرقاء السياسيين لبت ملفات أكاديمية بامتياز، مثل تعيين العمداء وتفرغ الأساتذة المتعاقدين. لو كان هناك مجلس للجامعة اللبنانية لما تجرأت أي قوة سياسية، سواء حزب الكتائب أو غيره، على اشتراط الاطلاع على تفاصيل الملف الأكاديمي قبل السير به، بحجة التأكد من استيفاء الأساتذة المتعاقدين مواصفات التفرغ وشروطه. فالتدخل السياسي السافر في ملفات الجامعة بلغ حداً من الوقاحة كي يخرج النائب سامي الجميل ويطلب من الوزير استضافة وفد كتابي في مكاتب الوزارة تكون مهمته مراجعة الأسماء، وإن يقول مسؤول الأساتذة الجامعيين في الحزب د. روي الأسمر إن «مطلب الحزب الوحيد هو الاطلاع على الملفات، لا من باب تقويم الأساتذة، بل للتدقيق في ما إذا كانت الأسماء المطروحة تتمتع بالمواصفات وموجودة في كليتها ولديها الشهادات اللازمة». مرة جديدة هي قضية استقلالية المؤسسة الأكاديمية وتطبيق المعايير القانونية والأكاديمية فيها بدلاً من بورصة الأسماء والأرقام والحصص السياسية والطائفية. وما ارتفاع البورصة لتصل إلى 1100 أستاذ إلا للتمييع السياسي وتفخيخ الملفات وعدم إقرارها، تماماً كما التمييع الحاصل في ملف سلسلة الرتب والرواتب. بل إن المعلومات تقول إن



الرواتب التقاعدية من جهة ثانية. ويسعى هذا الطرح إلى تكريس معادلة أن يكون 70% من الأساتذة متعاقدين و30% في التفرغ والملاك، بخلاف نظام الجامعة اللبنانية الذي ينص على أن يكون 80% من الأساتذة في التفرغ

التفرغ، مقابل زيادة 40% على أجر ساعة التعاقد، بكل ما يعني ذلك من قضاء على ديمومة العمل والاستقرار الوظيفي من جهة، والانقراض على الحقوق في الحصول على الضمانات الصحية والاجتماعية وتقليص

السيناريوات المرافقة للسلسلة لجهة ربطها بمشاريع التعاقد الوظيفي تتكرر هي نفسها في الجامعة. ثمة طرح خفي تحمله القوى السياسية ويعبر عنه رئيس كتلة المستقبل النيابية فؤاد السنيورة وهو يقضي بعدم إقرار ملف

## تقرير

## «نحن عائدون»: مجمع للاجئين في عرسال

أيضا الشوفي

معاونة اللاجئين السوريين مستمرة في لبنان. هي معاونة لمحاولة تأمين حد أدنى من عيش يمنع عنهم شبح الموت الذي هربوا منه. بعدما دُفرت منازلهم في سوريا، لجأوا إلى خيمة لم تحتل أيضاً وجودهم فهوت فوق رؤوسهم في فصل الشتاء. معظم هؤلاء لا يريدون البقاء هنا. يريدون العودة إلى حجارة منازلهم المدمرة بأسرع وقت. «ضد الخيمة وضد البيت الإسمنتي»، من هذا المنطلق برزت فكرة مجمع «نحن عائدون»، الذي يجمع ما بين تأمين عيش لائق وكريم للاجئين السوريين، والتأكيد على الرغبة في العودة إلى بلدهم، بعدما كثر الحديث أخيراً عن التوطين. «نحن عائدون»، عبارة عن مشروع تنفذه «هيئة الإغاثة الإنسانية الدولية»، ويرتكز على بناء 162 «كارافان» (بيت متنقل) في عرسال لتنشئ مجمعاً سكنياً متنقلاً للاجئين هناك، إلا أن المشروع لا ينتهي هنا، فمع انتهاء الأزمة في سوريا ينتقل اللاجئون بكارافاناتهم إلى سوريا، لأنه من المرجح أن تكون منازلهم مدمرة، ما يخفف من عبء البحث عن سكن بديل في الفترة الأولى. وتؤكد المديرية الإقليمية للمشروع هدى الأتاسي أن «المشروع جاء نتيجة لوضع المخيمات المزري، الذي يمنع أبسط

هو مجتمع متكامل يحتوي على مدرسة تشمل جميع المراحل التعليمية، ويمكنها استيعاب 1000 طالب سوري من داخل وخارج المجمع خلال 3 دوامات، كما يضم مستوصفاً يتألف من 4 عيادات: أطفال، أسنان، نسائي وداخلي، إضافة إلى مسجد ومركز تدريب مهني كبير، للذين أنهوا دراستهم الثانوية. تبلغ مساحة المجمع 10 آلاف متر مربع، وقد جرى استئجار الأرض لمدة 5 سنوات، فيما تبلغ الكلفة الكاملة للمجمع نحو 980 ألف دولار. لكل فكرة في المشروع أبعاد جديدة بالاهتمام. تلفت هدى الأتاسي إلى أن «فرض العمل والإنتاج شرطاً رئيسياً، وتأمين عيش لائق، يؤديان إلى تخفيف المشاكل والاحتقان الناتجين عن الضغط الاقتصادي والنفسي لدى اللاجئين، ووجود مدرسة يزيد نسبة الوعي، ويمكن الأطفال من إكمال دراستهم وعدم تضييع مستقبلهم التعليمي بسبب الأزمة، والمستوصف يؤمن السلامة الصحية، أما المسجد، فيرمي إلى التخفيف من التطرف الديني المنتشر بين أوساط اللاجئين». أنهت الهيئة بناء الهيكل الخارجي لـ100 كارافان، ومن المتوقع أن يُفتتح المجمع بعد حوالي شهرين، إثر إنجاز جميع الإمدادات الكهربائية والصحية. ترفض الأتاسي ما أعلنه وزير الخارجية جبران باسيل أمس، عن أن أي محاولة لإقامة مخيمات

استنجرت الارض لمدة 5 سنوات وتبلغ كلفة المجمع 980 ألف دولار



ورشة بناء الكرافانات في عرسال (الأخبار)